

أثر جودة الأصول على ربحية البنوك - الدور المعدل للهاكمية المؤسسية (دراسة تحليلية على البنوك التجارية الاردنية)

The Impact of Assets Quality on the Profitability of Banks- The Moderating Role of Corporate Governance (An Analytical Study on Jordanian Commercial Banks)

معن زكريا فلاح المجالي¹ / د. ايمن محمد نمر الشنطي²
جامعة البلقاء التطبيقية

Dr.aymanshanti@bau.edu.jo

تاريخ التسليم: 09/12/2023 تاريخ المراجعة: 2024/ 03/12 تاريخ القبول: 08/04/2024

Abstract

Abstract:

This study aimed to identify the Impact of assets quality on profitability in light of the presence of corporate governance as a factor modifying this effect in Jordanian commercial banks. To achieve the objectives of the study, this study relied on the descriptive approach and the method (analytical) approach , the study population may have consisted of (12) Jordanian commercial banks, while the study sample included all Jordanian commercial banks (comprehensive inventory) to provide all the necessary data to measure the dimensions and variables of the current study.

The study reached a set of results, including the presence of a statistically significant effect at the level ($\alpha \leq 0.05$) of asset quality in its dimension (volume of loan provisions) on banks' profitability in its dimensions (rate of return on assets and rate of return on equity), and the presence of a statistically significant effect At the level of ($\alpha \leq 0.05$) for asset quality in its dimension (volume of loan provisions) on banks' profitability in its dimension (return on equity) in the presence of corporate governance measured by (the independence of board members) as a moderating role in Jordanian commercial banks, and the presence of a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) for asset quality in its dimension (volume of loan provisions) on the profitability of commercial banks in its dimensions (rate of return on assets) in the presence of corporate governance measured by (the experience of board members) as a moderating role in Jordanian commercial banks.

Based on the results of this study, a set of recommendations were made, the most important of which are the need for senior management in Jordanian commercial banks to take all appropriate measures that reduce the level of risks to an acceptable level, and the need for grantors of financial credit in banks to take adequate guarantees to avoid any future losses or an increase in Non-performing loans, and commercial banks' keenness to implement corporate governance efficiently and effectively.

Keywords: Asset quality, profitability, corporate governance, Jordanian commercial banks

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر جودة الأصول على الربحية وذلك في ظل وجود الهاكمية المؤسسية كعامل معدل لهذا الأثر في البنوك التجارية الأردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج الاستدلالي (التحليلي) وذلك لتحقيق اهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية وعددها (12) بنك تجاري أما عينة الدراسة فقد شملت جميع البنوك التجارية الأردنية (الحصر الشامل) لتوفر جميع البيانات اللازمة لقياس ابعاد و متغيرات الدراسة الحالية ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان منها، وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول ببعده (حجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك بابعادها (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، ووجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول ببعده (حجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك ببعدها (العائد على حقوق الملكية) بوجود الهاكمية المؤسسية مقاسه (بإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية، ووجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول ببعده (حجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك التجارية ببعدها (معدل العائد على الأصول) بوجود الهاكمية المؤسسية مقاسه (بخبرة أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية وبناء على نتائج هذه الدراسة تم الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة حرص الإدارات العليا في البنوك التجارية الأردنية على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة التي تقلل مستوى المخاطر الى مستوى مقبول ، وضرورة حرص منحي الائتمانات المالية في البنوك اخذ الضمانات الكافية تجنباً لاي خسائر مستقبلية او زيادة في القروض المتعثرة، وحرص البنوك التجارية على تطبيق الهاكمية المؤسسية بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: جودة الأصول، الربحية، الهاكمية المؤسسية، البنوك التجارية الأردنية

المقدمة: تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي لها دور كبير في النمو الاقتصادي في الدولة، ونتيجة للتقدم التكنولوجي الذي شهده العمل البنكي أصبح نشاط القطاع البنكي لا يقتصر على عمليات الإقراض والإيداع داخل الدولة فقط بل أصبحت البنوك تشارك بعملية الاستثمار كما تملك العديد من المشاريع خارج الدولة بالإضافة الى انشاء فروع مختلفة للبنوك في مختلف انحاء العالم (ذهبية ، 2014). ان ربحية البنوك التجارية من الأمور الهامة جدا للبنك وتعتبر الربحية مؤشرا لاستمرارية القطاع البنكي بالعمل كما وتحدد المركز التنافسي للقطاع البنكي في السوق المالي. كما تتركز مقاييس الربحية في القطاع البنكي بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية (جمعية البنوك الأردنية، 2023)

تعد جودة الأصول من أهم الأمور التي تحقق كفاءة وفعالية نشاط البنوك التي بدورها تعمل على توليد الإيرادات والأرباح فالأمر الذي يؤكد حصول البنوك على إيراد اكبر وسيولة أكثر ، وهو امتلاكه لأصول جيدة، ويعد إبقاء الأصول جيدة والمحافظة على الكفاءة والربحية من أهم العوامل للحفاظ على البنوك وتطورها (Mwinlaaru et al, 2016).

وتتركز مقاييس جودة الأصول في قطاع الخدمات البنكية من خلال القروض الممنوحة للعملاء. حيث تعتبر القروض المصدر الرئيسي للأصول التي تنشأ من خلالها البنوك الحجم الأكبر من إيرادها وبنفس الوقت هي تمثل اكبر مخاطرها، حيث انه كلما زاد معدل مخصصات القروض المحددة لتلك القروض المتعثره يعتبر أمرا خطير لما يؤثر بها سلبا على إيرادات البنوك وأرباحها (Mwinlaaru et al, 2016).

لقد توجه القطاع البنكي لتطبيق وتبني مبادئ الحاكمية المؤسسية خاصتا بعد ما شهده قطاع البنوك من تطور كبير، ويأتي هذا الاهتمام بالحاكمية المؤسسية نتيجةا للازمات المالية والاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول على مستوى العالم وخاصتا لبعض البنوك الذي نشأ نتيجة للفساد المالي والإداري (العورتاني، 2019).

وتكمن أهمية الحاكمية المؤسسية كونها تعمل على الحد من الفساد المالي والإداري وذلك من خلال تنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الصلاحيات والمصالح مما يؤدي الى تحقيق الأهداف المؤسسية للبنك مما ينعكس إيجابا على ربحية البنك ، وسيتم قياس الحاكمية المؤسسية بحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة. وتأتي هذه الدراسة التي يسعى الباحثان من خلالها إلى دراسة أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية الاردنية الدور المعدل للحاكمية المؤسسية.

أهمية الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة اثر جودة الأصول على ربحية البنوك- الدور المعدل للحاكمية المؤسسية (دراسة تحليلية على البنوك التجارية الاردنية)، حيث تظهر أهمية الدراسة في الجوانب التالية :

1- تساعد هذه الدراسة على التعرف على متغيرات الدارسة وهما جودة الأصول ممثلا (بمخصصات القروض) وربحية البنوك مقاسا (بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) والحاكمية المؤسسية (كدور المعدل) مقاسة (بحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وخبرة اعضاء مجلس الإدارة) ومعرفة العلاقة بين المتغيرات، وذلك لما لمتغيرات الدراسة من اثر كبير على القيمة السوقية للبنوك والمركز التنافسي لهذه البنوك في الأسواق المالية.

2- إضافة دراسة جديد إلى الدراسات العلمية بعنوان اثر جودة الأصول على ربحية البنوك الدور المعدل للحاكمية المؤسسية (دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية)، وذلك لتقديم الفائدة للباحثين في نفس مجال دراساتهم.

3- تعكس هذه الدراسة جودة أصول البنك وبالتالي فهي تساعد إدارة البنوك في عملية اتخاذ القرارات لتحسين جودة أصولها وفي نفس الوقت فهي تعكس ربحية البنوك مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في البنوك التجارية في الأردن بالإضافة الى ابرازها مدى التزام البنوك الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية وبالتالي انعكاس اثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

4- مساهمة الدراسة في تعميق المعرفة الى دور المتغير المعدل للحاكمية المؤسسية في التأثير بالعلاقة بين جودة الأصول وتحقيق الربحية في البنوك التجارية الأردنية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- قياس اثر جودة الأصول ممثلة بـ (حجم مخصصات القروض) في تحقيق ربحية البنوك التجارية الاردنية:
- 2- قياس اثر جودة الأصول ممثلة بـ (حجم مخصصات القروض) في زيادة معدل العائد على الاصول.
- 3- قياس اثر جودة الأصول ممثلة بـ (حجم مخصصات القروض) في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية.
- 4- التعرف على دور الحاكمية المؤسسية كمتغير معدل في تحسين اثر جودة الأصول ممثلة بـ (حجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
- 5- التعرف على الاطار المفاهيمي المتعلق بمفهوم جودة الأصول، ومفهوم ربحية البنوك التجارية ومفهوم الحاكمية المؤسسية.
- 6- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات للمعنيين والمهتمين على المستوى الاكاديمي و المهني.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

يشتمل القطاع البنكي في الأردن على 12 بنكاً تجارياً عاملاً وفي ظل المنافسة المستمرة لهذا القطاع البنكي، اهتمت هذه البنوك بزيادة الربحية مما يوفر السيولة لمنح قروض لعملاء جدد والتوسع في منح تسهيلات ائتمانية جديدة. ان زيادة نسبة القروض المتعثرة وعدم التزام العملاء بسداد تلك القروض يؤدي الى زيادة حجم مخصصات القروض، ومن ناحية أخرى فان غياب مبادئ الحاكمية المؤسسية ينعكس سلباً على ربحية البنوك وذلك لما لمتغيري الدراسة المتغير المستقل والمتمثل بـ (جودة الأصول) و المتغير المعدل والمتمثل بـ (الحاكمية المؤسسية) من أهمية على ربحية البنوك التجارية ، حيث تكمن مشكلة الدراسة في ان مستويات ربحية بعض البنوك التجارية في الأردن تراجعت خلال الفتره من 2017-2022 ، وكون الدراسات السابقة المتعلقة بكل من جودة الأصول و ربحية البنوك التجارية مثل: دراسة (أبو القاسم، 2022) ودراسة (أحمد، 2022) و دراسة(سيد، 2020) ودراسة(صلاح، 2019) ودراسة(Kadioglu et al, 2017) لم تعالج الدور المعدل للحاكمية المؤسسية في العلاقة بين جودة الأصول و ربحية البنوك التجارية ذلك ما استدعى الى دراسة حجم تاثير جودة الأصول مقاسة بـ(حجم مخصصات القروض) ، وتطبيق الحاكمية المؤسسية ممثلة بـ (بحجم مجلس الإدارة و استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و خبرة أعضاء مجلس الإدارة) على ربحية البنوك التجارية مقاسة بـ(معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية).

وبناء على ما سبق فان مشكلة الدراسة تتمثل بان هناك حاجة ماسة لدراسة تاثير جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية و الدور المعدل للحاكمية المؤسسية، وستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية :

1. ما أثر جودة الأصول مقاسة بـ (حجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك التجارية الأردنية مقاسة بـ (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) ؟
2. ما مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية مقاسة بـ (حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة) لدى قطاع البنوك التجارية الأردنية ؟
3. ما دور الحاكمية المؤسسية مقاسة بـ(حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة) كمتغير معدل في تحسين اثر جودة الأصول مقاسة بـ (حجم مخصصات القروض) على ربحية البنوك التجارية الأردنية مقاسة بـ(معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) ؟

فرضيات الدراسة.

استنادا إلى مشكلة الدراسة ،يمكن صياغة الفرضيات بالشكل التالي:

- Ho.1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول (مقاسه بحجم المخصصات القروض) على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول (مقاسه بحجم المخصصات القروض) على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على العائد على الأصول بوجود الحاكمة المؤسسية (مقاسه بحجم مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمة المؤسسية (مقاسه بحجم مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.5:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على العائد على الأصول بوجود الحاكمة المؤسسية (مقاسه باستقلالية مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.6:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمة المؤسسية (مقاسه باستقلالية مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.7:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على العائد على الأصول بوجود الحاكمة المؤسسية (مقاسه بخبرة اعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية.
- Ho.8:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمة المؤسسية (مقاسه بخبرة اعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية: يتمحور موضوع البحث حول اثر جودة الأصول على ربحية البنوك الدور المعدل للحاكمة المؤسسية (دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية).

حدود زمانية: سيتم تطبيق هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين (2013-2022).

حدود مكانية: البنوك التجارية في الأردن.

الدراسات السابقة :

دراسة (ابو القاسم، 2022) ، هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية المصرية ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك في دولة مصر ، واشتملت عينة الدراسة 10 بنوك مدرجة في البورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك اثر سلبي للقروض المتعثرة على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة النقدية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، بينما دراسة (أحمد، 2022) هدفت إلى توضيح مدى تأثير جودة القروض على القيمة السوقية المقيدة في البورصة المصرية كما هدفت إلى للوصول إلى اثر جودة الأصول على القيمة السوقية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية، وتكون مجتمع الدراسة في البنوك المقيدة في البورصة المصرية والبالغ عددها (13) بنكا، واشتملت عينة الدراسة (12) بنكا من البنوك المقيدة في البورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود اثر معنوي لجودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية، كما بينت أن مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف لها اثر كبير على أداء البنك وأشارت إلى أن رأس المال الفكر له اثر كبير على القيمة السوقية للبنك من خلال أثره الإيجابي على الأداء المالي وما له اثر زيادة القيمة السوقية للبنك كما توصلت إلى أن سعر الفائدة لا يؤثر على القيمة السوقية للبنك في حين أن هناك اثر معنوي لسعر الصرف على القيمة السوقية للبنك ، بينما دراسة (زغبة ، وعريوة ، 2021) هدفت الى توضيح مفهوم الحوكمة المصرفية واثرها على أداء البنوك التجارية، وتكون مجتمع الدراسة من موظفين البنوك بحيث تمت الدراسة على (9) بنوك، أما عينة الدراسة تم اختيارها بشكل عشوائي وتكونت من 83 مفردة، توصلت الدراسة الى ان مبادئ الحوكمة مطبقة في البنوك التجارية وينعكس

تطبيقها إيجاباً على أداء البنوك التجارية ، كذلك دراسة (مسعود، وبلعور، 2021) هدفت الى قياس جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2012 الى 2016 بناء على مؤشرات نظام CAMELS، وذلك لتفعيل نظام الرقابة الداخلي لهذا البنك، شمل مجتمع الدراسة البنك الوطني الجزائري ذلك كونه يعد من اكبر البنوك الجزائرية، وتوصلت الدراسة ان الأصول التي يمتلكها البنك الوطني الجزائري تقع ضمن التصنيف 03 والذي يشير الى أصول جودتها معقولة مع تواجد بعض النقائص، بالإضافة الى ذلك توصلت الى انه قياس ورقابة جودة الأصول اكدت وجود نظام رقابي داخلي للبنك بمستوى فعالية متوسط ، فيما دراسة (العمد، 2020) هدفت الى معرفة درجة التسهيلات الائتمانية وتأثيرها على ربحية البنوك في الأردن خلال الفترة ما بين (2008-2018)، وكان مجتمع الدراسة يتكون من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكا حتى نهاية عام (2018) وهي العينة التي قامت الدراسة بتغطيتها، توصلت الدراسة الى ان هناك اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي على ربحية البنوك التجارية بالأردن ، إلا أن دراسة (سيد، 2020) هدفت إلى دراسة وتحليل واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس اثر جودة الأصول (نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء) على ربحية البنوك التجارية العاملة في مصر، وتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك العاملة في مصر، أما عينة الدراسة فشملت 25 بنكا تجاريا في مصر، توصلت الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة معنوية لجودة الأصول على مؤشرات الربحية (معدل العائد على متوسط الأصول، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية، صافي هامش العائد) في البنوك التجارية العاملة في مصر، كما أن دراسة (العورتاني، 2019) هدفت لبيان اثر الحاكمية المؤسسية بأبعاده (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، نسبة الملكية، وازدواجية عمل المدير التنفيذي) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية بابعاده (العائد على الموجودات، ونسبة السيولة) بالإضافة الى متغير ضابط هو حجم البنك خلال الفترة ما بين 2004-2013، شمل مجتمع الدراسة البنوك الأردنية والتي بلغ عددها (26) بنكا، وتكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والتي يبلغ عددها (13) بنكا، توصلت الدراسة الى ان حجم البنك ونسبة الملكية له اثر معنوي ذو علاقة طردية على الأداء المالي للبنوك ، وأن تركيبة مجلس الإدارة له اثر معنوي ذو علاقة عكسية على الأداء المالي للبنوك ، أما حجم مجلس الإدارة ليس له اثر معنوي على الأداء المالي للبنوك.

أما الدراسات الأجنبية فقد تمثلت في دراسة كل من : دراسة (Nugroho et al, 2021) هدفت الدراسة إلى معرفة اثر كل من مخصص خسائر القروض والقروض المتعثرة وأموال الطرف الثالث على نسبة كفاية رأس المال، تكونت عينة الدراسة من بنوك مملوكة للحكومة المركزية مثل: بنك MANDIRI، وبنك Negara Indonesia، وبنك Rakyat، وبنك Tabungan Negara Indonesia، توصلت الدراسة إلى أن المخصص الجزئي لخسائر الائتمان لم يؤثر بشكل جوهري على نسبة كفاية رأس مال البنك، في حين أن القروض المتعثرة وأموال الطرف الثالث أثرت بشكل جوهري على نسبة كفاية رأس المال ، بينما دراسة (Aly et al, 2020) هدفت الدراسة لمعرفة الأثر المعدل للحاكمية المؤسسية في العلاقة ما بين هيكل راس المال والأداء المالي للشركات المدرجة في هيئات الأوراق المالية المصرية للفترة ما بين (2011-2018)، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية المصرية، وشملت عينة الدراسة (31) شركة مدرجة في هيئة الأوراق المالية المصرية، توصلت الدراسة الى ان العديد من الشركات المدرجة في هيئات الأوراق المالية المصرية نفذت إجراءات الحاكمية المؤسسية بشكل ضعيف ولم تتبع هذه الشركات القواعد المحددة او بعبارة أخرى لم يكن هناك تكامل للقواعد الكاملة للحاكمية المؤسسية لاسباب مختلفة مثل التغيرات السياسية والاقتصادية وكذلك دراسة (kadioglu et al , 2017) هدفت الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت القروض المتعثرة تؤثر على ربحية البنوك في تركيا، شملت عينة الدراسة 55 بنكا في تركيا، توصلت الدراسة إلى أن هناك اثر معنوي سلبي بين القروض المتعثرة وربحية البنك والتي تم قياسها بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، أي انه عند ارتفاع القروض المتعثرة وبالتالي انخفاض جودة الأصول ذلك يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، في حين أن انخفاض القروض المتعثرة وبالتالي ارتفاع جودة الأصول ذلك يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

مفهوم جودة الأصول :

استحوذت جودة الأصول على أهمية كبيرة من قبل العديد الباحثين، كونها تعد من اهم المجالات التي تعمل على تحديد الحالة العاملة للبنك، وسيتم عرض بعض مفاهيم جودة الأصول من وجهات نظر عدد من الباحثين:

- 1- احدى جوانب البنك التي تقوم بقياس القروض المتعثرة وتحليل تأثيرها جيدا بغرض انشاء سياسات اقتصادية تعكس فائدتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص (Kadioglu et al, 2017).
- 2- تعد من أهم الأمور التي تحقق كفاءة وفعالية نشاط البنوك التي بدورها تعمل على توليد الإيرادات والأرباح (Mwinlaaru et al, 2016).
- 3- احدى الأمور المهمة للبنك التي تقوم على فحص أصوله بهدف تحديد وتحليل درجة و حجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بعملياته البنكية، ويعتبر مقياس حساس للغاية للسلامة المالية والتشغيلية للبنك و ربحيته (Abata, 2014).
- 4- تعرف بنوع القروض وذلك كونها تمثل المخاطر الكلية التي تتعلق بالأصول المختلفة التي تمتلكها المؤسسة (Ombaba, 2013).
- 5- هي الجزء الأساسي من أنشطة البنوك، الذي يقود عملياته لتوليد الإيرادات (الفرا، 2008).

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحثان ان جودة الأصول تعمل على قياس القروض المتعثرة ودراسة اثرها كما وتلعب دورا هاما في زيادة كفاءة وفعالية النشاط البنكي، وتقوم بفحص الأصول التي يمتلكها البنك وذلك لتحديد وتحليل حجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بعملياته، وتعتبر عن المخاطر الكلية المرتبطة بالأصول، كما انها تعمل على تحريك عمليات البنك لانشاء الربح للبنك. وبناءا على التعريفات السابقة يعرف الباحثان جودة الأصول على انه الجانب الأهم و الأبرز من جوانب البنك، والذي يعبر عن كمية المخاطر الائتمانية الحالية و المحتملة التي ترتبط بمحافظ القروض و الاستثمارات والعقارات الأخرى المملوكة من قبل البنك، كما وتعتبر عن مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر الائتمان.

أهمية جودة الأصول :

تتطلب أصول البنك تحديد جودتها خاصتا فيما يتعلق بالقروض كون جودة الأصول تتمثل في جودة القروض في القطاع البنكي، حيث ان زيادة جودة القروض يعمل على زيادة العائد على هذه القروض و تقليل التكاليف في حال تعثرت هذه القروض (khaled, 2012). تتضمن جودة الأصول عملية فحص الأصول التي يمتلكها البنك بغرض حصر و تحليل درجة وكمية المخاطر الائتمانية المتعلقة بعملياته، حيث يعد جودة الأصول جانبا مهما في قياس السلامة المالية والتشغيلية للبنك و ربحيته (Abata, 2014). أن جودة الأصول تعد من أهم الأمور التي تحقق كفاءة وفعالية نشاط البنوك التي بدورها تعمل على توليد الإيرادات والأرباح فالأمر الذي يؤكد حصول البنك على إيراد اكبر وسيولة أكثر، وهو امتلاكه لأصول جيدة، ويعد إبقاء الأصول جيدة والمحافظة على الكفاءة والربحية من أهم العوامل للحفاظ على البنك وتطوره (Mwinlaaru et al, 2016). وتعتبر جودة الأصول من المحددات الهامة لاداء البنك حيث انه يقوم بالتاثير على الايراد الناجم من الفوائد كما انه يعمل على تقليل تكاليف إدارة الديون الهالكة (Ombab, 2013). وتعتمد جودة الأصول بشكل رئيسي على القروض، وذلك كون القروض تشكل الأهمية النسبية الأكبر من أصول البنك حيث تقوم القروض برفد البنك بالكم الأكبر من الإيرادات والأرباح (Ihsan et al, 2016). ويرى الباحثان ان أهمية جودة الأصول تكمن في تحقيق استقرار ونجاح البنك، وضمان تقديم خدمات مالية عالية الجودة للعملاء، وبناء الثقة و المصداقية مع العملاء والجهات المعنية، كما تساهم أصول البنك ذات الجودة العالية في تحقيق الاستقرار المالي للبنك، بالإضافة لذلك فان جودة الأصول تؤثر بشكل مباشر على أداء البنك المالي.

مفهوم وأهمية القروض البنكية :

تعد القروض البنكية المصدر الرئيسي لايرادات البنك، حيث تمثل هذه الإيرادات الجانب الأكبر من استخداماته لذا تحتل القروض البنكية أهمية كبرى لدى القطاع البنكي (عبدالله، 2018)، وبناءا على أهمية القروض بنسبة للبنك، فان مخاطر القروض تعد من أبرز المخاطر التي تهدد سلامة وقوة البنك، لذلك تبين تاريخيا أن معظم إخفاقات البنوك كانت تنبع من إخفاق محفظة القروض ذلك ما استدعى الى إدارة

محفظة القروض بطريقة مناسبة لان ذلك سينعكس إيجاباً على قوة وسلامة البنك بشكل خاص وعلى سلامة الاقتصاد عموماً (الكراسنة، 2013).

وبناءً على ما سبق يعرف الباحثان القرض على انه نوع من الخدمة التي يقدمها البنك (الدائن) لعملائه (المدين) سواء اكان العميل شخصاً اعتبارياً او طبيعياً ، ونتيجة لهذه الخدمة يترتب التزام على المدين واجب الوفاء بتاريخ متفق عليه مضافاً له قيمة فوائد تستحق على هذه الخدمة ، وتعتبر القروض البنكية المورد الأساسي لايراد البنوك والتي تؤدي بدورها الى تحقيق اهداف البنك والمتمثلة في تحقيق الربحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التناقص ما بين السيولة والأمان و الربحية (عبدالحميد، 2008).

تمتلك القروض البنكية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية

تتمثل الأهمية الكبرى للقروض كونها المورد الرئيسي لايرادات البنك، بالإضافة لما يترتب عن هذه القروض من فوائد و عمولات جراء هذه الخدمة التي يقدمها للمتعاملين ، وتمويل التجارة والصناعة والزراعة وذلك من خلال السيولة الممنوحة للعملاء ، وايضاً تعمل على تلبية احتياجات الأفراد و المؤسسات والمهنيين وجميع قطاعات الاقتصاد (عبدالحميد، 2012) . ويرى الباحثان ان أهمية القروض البنكية تكمن في كونها المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية ومحور مهم من محاور التنمية الاقتصادية التي تسعى الدولة الى تحقيقها و الوصول اليها.

بعد جودة الأصول (مخصصات القروض)

تعرف بانها مبالغ مالية يتم تخصيصها لمواجهة الخسائر المحتملة من عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض المترتبة عليهم بالمستقبل، وتعد عبئاً على الربح. وإن هذه المخصصات تكون اجبارية بناءً على تعليمات البنك المركزي (Salman, 2014).

إن جاهزية البنوك لاعداد المخصصات مثل مخصصات القروض يعمل على توليد ثقة مستقبلية للبنك ، ذلك لان المخصص يعمل كوسيلة رقابة على الخسارة المتوقعة من القروض المتعثرة ، وبذلك فان مخصصات القروض تم اعدادها في البنوك للوصول لحالة الاستقرار المالي الناجمة من الكمية المرتفعة للقروض الغير العاملة (Abdullah, 2015).

وتكمن أهمية اعداد مخصصات القروض بما يلي (حملوي، 2017):

1- ان الفشل في انشاء مخصصات القروض او انشاء مخصصات للقروض بقيمة اقل مما ينبغي يؤدي الى زيادة الأرباح المحاسبية واطهارها على انها اعلى مما هي عليه بالفعل.

2- ان الزيادة المبالغ فيها في انشاء المخصصات ستقوم بتخفيض الربح المحاسبي وارتفاع الخسائر، مما ينجم عنه تكوين ما يسمى بالاحتياطيات السرية.

3- ان الفشل في تكوين مخصصات القروض او انشائها بقيمة اعلى يؤدي الى تزيف قائمة المركز المالي وذلك بسبب الارتباط الشديد لمخصصات القروض بموجودات البنك و مطلوباته، مما يؤدي الى ردف المستثم ومتخذ القرار ببيانات غير صحيحة.

4- عدم انشاء المخصصات او التقليل او الزيادة في قيمتها بدون سبب سيؤدي الى تزيف الربح الصافي بنسبة للبنك، مما ينعكس على حجم الضريبة المترتبة على البنك للجهات الحكومية.

يتم إعداد مخصصات القروض على النحو التالي (البنك المركزي الأردني، 2009):

1- (80%) من القيمة المقدرة للعقارات المرهونة للبنك من المستوى الأول والمستويات التالية (بشرط ان لا يكون العقار مرهون لاي اطراف أخرى).

2- (50%) من القيمة المقدرة للسيارات والمركبات المسجلة كرهون فقط لدى الدوائر الرسمية، أو قيمة الرهن أيهما اقل.

مفهوم وأهمية الربحية:

يعد مصطلح الربحية من المصطلحات المعقدة و المتشعبة و ذلك نظرا لتعدد اشكاله، على الرغم من اتفاق التعاريف التي سيتم ذكرها حول هذا المصطلح، الا انها تختلف في المضمون و المحتوى، ويرجع ذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثان و ارائهم في تقديم تعريف واضح ودقيق للربحية (ذهبية،2014)، ومن بعض مفاهيم الربحية من وجهة نظر مجموعة من الباحثان ما يلي:

هي العلاقة ما بين الربح الذي تجنيه المنشاء و الاستثمارات التي ساعدت في توليد هذا الربح(عقل،2009)، ويرى (مطر،2010) بان الربحية هو الناتج الذي نستنتج من خلاله على معدل العائد الناجم من الاستثمارات في النشاطات المختلفة، ويرى (كرجاه وآخرون، 2006) بان الربحية مقياس عام لكفاءة الإدارة لتحسين استخدام الموارد لتحصيل عوائد مناسبة، وعرفها (سلمان،2013) بانها صافي الزيادة الفعلية في الثروة التي من الممكن تقسيمها على أصحاب الاعمال في نهاية الفترة من غير أي تاثر على رؤوس أموالهم. وبناءا على ما سبق يعرف الباحثان الربحية بانها مقدرة المنشاء على توليد أرباح، ويتحقق عندما يجتاز مجمل الدخل المبلغ الكلي للمصروفات خلال فترة معينة ، حيث تتمثل أهمية الربحية بأنها تمتلك أهمية كبرى لدى المنشآت وذلك كونها الهدف الأساسي الذي تعمل المنشأة لتحقيقه في ضوء التحديات المختلفة التي تحدثها البيئة التسويقية، بالتالي تعتمد استمرارية المنشأة على تحقيق مستوى مرغوب تحقيقه من الربحية كمان الوصول الى المستوى المرغوب من الربحية يؤدي الى ارتفاع الاستثمارات في المجالات التي تسعى فيها المنشأة للتوسع والتقدم بأسلوب يضمن استمراريته في الأسواق التي تنشط فيها، مع البقاء مستقلة من الناحية مالية، وهذا يعكس بشكل إيجابي الأثر التفاضلي على الربحية ليس فقط للمؤسسة ولكن حتى لمن يتعامل معها كما ويتضمن كذلك تحقيق الربح المطلوب للمنشآت أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وذلك بأن اجمالي الفائض الذي حققته المنشآت التي تعمل في جميع انحاء الدولة يمثل تفاقم الثروة الوطنية ويعبر عن صافي الناتج المحلي، بالإضافة الى ذلك فانه يتم خصم جزء كبير من أرباح هذه المنشآت على شكل ضرائب تحصلها الدولة لرفد ميزانيتها بالسيولة ، وبشكل عام فان الربحية تعزز استدامة البنك وقدرته على تحقيق أهدافه وتقديم الخدمات المالية للعملاء والمجتمع بشكل عام.

أبعاد الربحية

البعد الأول: معدل العائد على الأصول

ويعد من أبرز النسب التي تستخدم لقياس ربحية البنوك، وتعمل هذه النسبة على قياس الربح المتولد لكل وحدة من الأصول، ويعكس هذا المؤشر قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المستثمرة (Golubeva et al, 2019). وتعتبر هذه النسبة عن مقدرة موجودات الشركة على تحقيق الأرباح، ومدى فاعلية هذه الموجودات في رفع قيمة السهم الاقتصادية (Haniiffa and hudaib,2006).

ترتبط هذه النسبة الى حد كبير بحجم الأصول التي يتم استخدامها في عملية الاستثمار، لذلك يتم استخدامه لمقارنة البنوك والشركات في القطاعات المماثلة لفهم كمية الأرباح المتولدة عن عملية الاستثمار في الأصول، لأن المطلوبات تتكون من اجمالي المطلوبات (الودائع) ورأس المال، تستخدم هذه الأموال لتمويل استثمارات البنك و انشطته (أصوله)، وبالتالي فان العائد على الأصول يعكس فاعلية البنك في تحويل صناديق الاستثمار هذه الى أرباح(مطر،2010).

ويمكن احتساب هذا المؤشر بناءا على المعادلة الآتية (Gibson,2012):

معدل العائد على الأصول=صافي الدخل قبل البنود الغير متكررة/ إجمالي الأصول.

البعد الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية

تقوم هذه النسبة بقياس الكفاءة التي تستخدم بها الإدارة أموال المالكين وقدرة تلك الأموال على جني الأرباح، لذلك فهو مقياس لربحية المستثمر لكل دينار، فكلما زادت كفاءة الإدارة في استخدام الأموال لضمان حصول المالكين على عائد أفضل زاد العائد على حقوق الملكية(أبو رحمه،2020).

وتعتبر حقوق الملكية عن الالتزام المترتب على الشركة تجاه ملاكها من خلال النقود القابلة للخصم، والتي يعبر عنها براس مال الشركة والارباح المحتجزة لأغراض مختلفة، وتمثل صافي قيمة الشركة بعد طرح التزاماتها من اجمالي أصولها، يعبر العائد على حقوق الملكية عن الأداء التشغيلي العام وهيكل التمويل كما ويعكس ربحية الشركة(العجلوني،2011).

وتشير هذه النسبة الى العائد المتوقع للملاك مقابل استثماراتهم المالية في البنك، وبالتالي يعتمد قرار الملاك بالمواصلة في الشركة او نقل مالهم الى استثمار آخر على معدل العائد على حقوق الملكية، تم استخدام هذا المقياس كوسيلة لتقييم عمل البنوك في الولايات المتحدة الامريكية وذلك في بداية السبعينات، بحيث يعتبر هذا المقياس بديلا لمقياس معدل العائد على اجمالي الأصول، حيث ان العناصر التي تؤثر بمعدل العائد على الأصول و المتضمنه عناصر قائمه الدخل تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية، كما ويؤثر به درجة الرافعة المالية في البنك، بالإضافة لذلك فان معدل العائد على حقوق الملكية يتم استخدامه كنموذج يقيس الأداء البنكي ودليل يصف ويقيس العلاقة بين العائد والمخاطر (المعايطه،2018).

ويمكن احتساب هذا المؤشر بناءا على المعادلة الآتية (Gibson,2012):

معدل العائد على حقوق الملكية=صافي الدخل قبل البنود الغير متكررة- توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة/ اجمالي حقوق الملكية.

مفهوم الحاكمية المؤسسية

ظهرت العديد من التعريفات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية في العقود الأخيرة، وذلك لما يتصف به هذا المفهوم من شمولية ولارتباطه بالكثير من المجالات من جهة، واختلاف المهتمين به من حيث اتجاهاتهم الثقافية و خلفياتهم الفكرية من جهة (زغبة وعريوة،2021). وفيما يلي بعض مفاهيم الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر مجموعة من الباحثان:

- 1- قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بمراقبة الأداء كونهم اوصياء على حقوق المساهمين و المودعين، بالإضافة الى علاقتهم مع الأطراف الخارجية، والتي يتم تحديدها من خلال الاطار التنظيمي وصلاحيات الجهة الرقابية(سليمان،2009).
- 2- النظام الذي يدير به البنك ويراقب تحقيق أهدافه و غاياته، وكذلك النظام الذي يتعامل البنك من خلاله مع مصدر رأس المال (حبار، 2009).

- 3- الأساليب التي يتبعها أصحاب المصلحة في الشركات لمراقبة مصالحهم الخاصة(أبو حجيله وحمدان،2011).

- 4- وهو يمثل الهيكل الذي من خلاله يمارس مجلس الإدارة و المستثمرون الاشراف و التوجيه على تصرفات المديرين التنفيذيين للشركات في مختلف المجالات، بما في ذلك الإدارة المالية(Amarneh&Yaseen,2013).

- 5- أنظمة إدارة و مراقبة المؤسسات التجارية ووسيلة لزيادة الشفافية و المساءلة(أبو غزالة،2006).

ومن خلال التعريفات السابقة يعرف الباحثان الحاكمية المؤسسية بانها مجموعة من النظم التي تحكم العلاقة بين الأطراف الأساسية(الملاك، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية) وتعمل على تنظيم هذه العلاقة لمنع تداخل وتضارب المصالح والصلاحيات بين هذه الأطراف الأساسية.

أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية

من السنوات القليلة الماضية وحتى الوقت الحالي كان الباحثون هم أول من درس قضايا الحاكمية المؤسسية وجميع القضايا المتعلقة بها، خاصة عند ظهور قضية شركة(انرون الامريكية للطاقة) والكثير من القضايا المتماثلة، لذا فان الحاكمية المؤسسية مهمة لاستمرارية الشركات و جذب عدد كبير من المساهمين، وتساعد الحاكمية المؤسسية على تخفيض المخاطر التي قد تواجهها الشركة، كما وتعمل على زيادة سعر اسهم الشركة السوقية، بالإضافة الى ذلك فان الحاكمية المؤسسية تسعى الى زيادة جودة وكفاءة قيادة الشركة والمساهمة في دعم شفافية عمليات الشركة وبالتالي تعزيز ثقة المجتمع في مصداقية الشركة من ناحية تقاريرها المالية(المحمدي،2022).

لا تقتصر أهمية الحاكمية المؤسسية على المستوى المؤسسي فحسب بل تشمل الدولة بأكملها بشكل كامل و شامل، وذلك لان المؤسسة هي احدى الوحدات الأساسية للاقتصاد الوطني ، فاذا كانت متينة ذلك يؤدي الى استقطاب المستثمرين حيث تشمل الحاكمية المؤسسية مجموعة العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة و مجلس ادارتها والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتنتج الحاكمية المؤسسية هيكلًا لتحديد الأهداف التنظيمية وتحديد طرق تحقيق تلك الأهداف و متابعة الأداء، كما وتساعد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الأهداف المحددة التي تصب في صالح المؤسسة والمساهمين فيها وتعزز الرقابة عن طريق الحافز المناسب و العادل الذي يمنحه مجلس الإدارة(Darmadi,2013) ، كذلك فإن من أبرز اهداف الحاكمية المؤسسية هي إرساء مبادئ تساعد على تحقيق الشفافية والإنصاف وإعطاء الحق بمحاسبة مدراء الشركة،

مما يؤدي الى الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح العمل والعاملين، بالإضافة الى ذلك التقليل من سوء استخدام السلطة بطريقة لا تخدم المصلحة العامة و ذلك ينعكس إيجابا على الاستثمار ونموه كما يؤدي الى ارتفاع حجم المدخرات ويزيد من الربح من أجل توليد فرص عمل، وتحت هذه المبادئ على أهمية الامتثال للقانون و السعي لمراجعة الأداء المالي والهياكل الإدارية، لتمكين الإدارة من ان تكون مسؤولة أمام المساهمين وتكوين لجنة غير تنفيذية ينشئها مجلس الإدارة لها العديد من المهمات والصلاحيات من ضمنها صلاحيات لتمكين الرقابة المستقلة على التنفيذ(المحمدي،2022).

أبعاد الحاكمية المؤسسية

البعد الأول: حجم مجلس الإدارة

إن من اهم الأمور التي تؤثر على فاعلية مجلس الاداره هي تنوعه وحجمه، بناءا على ذلك فان ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة سوف يؤدي الى زيادة المشاكل المرتبطة بالتواصل والترتيب ما بين أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة الى ذلك فانها تخفض من مقدرة مجلس الإدارة من التحكم بعمل الإدارة مما ينتجه عنه مشاكل الوكالة بسبب فصل الملكية عن الإدارة(Jensen,1993)، يجب ان يتكون مجلس الإدارة من (11) عضو كحد ادنى باستثناء اذا كان البنك يمتلكه مساهم واحد فقط فان مجلس الإدارة يجب ان يتكون من (7) أعضاء كحد ادنى (البنك المركزي،2023).

البعد الثاني: استقلالية مجلس الإدارة

ويعبر عنها عن طريق فصل منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة عن منصب تنفيذي، وتعد استقلالية المجلس أمرا هاما في كفاءة وجودة سير أعمال مجلس الإدارة، كما تعد من الأمور التي تخفض التضارب بالمصالح ما بين الإدارة و الملاك وتسهل عمليات الرقابة والاشراف التي يقوم بها المجلس(الفار،2006)، ومن وجهة نظر (Gill and Obradovich, 2012) ان عملية الفصل ما بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي تنعكس إيجابا على قيمة المؤسسة السوقية، و يرى (Rechner and Dalton,1991) ان الجمع ما بين منصب رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للمؤسسة وذلك لانه يؤدي الى اتخاذ القرار والتخلص من البيروقراطية الغير مهمة بشكل اسرع مما يؤدي تحسين الأداء المالي.

البعد الثالث: خبرة أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أعضاء يمتلكون خبرات في مجالس إدارة سابقة وتتضمن هذه الخبرات : خبرات في الإدارة التنفيذية، خبرات في الالام بالمخاطر والسيطرة عليها، خبرات تتعلق بالعلم بطبيعة عمل المؤسسة و الالام بالسوق المحلي والدولي بالإضافة الى ادراك الأنظمة والقوانين المعمول بها (جمعان،2017)، إن من أهم المؤشرات على توافر الخبرة لعضو مجلس الإدارة هو عمره حيث انه دليل على توافر الكفاءة والخبرة لديه، بمعنى اخر ان الأعضاء الأكبر سنا هم أكثر خبرة في اتخاذ القرارات (Carlosn and Karlsson, 1970)، ويرى (Wegge et al, 2008) انه كلما امتلك أعضاء مجلس الإدارة خبرة اكبر كلما زادت امكانياتهم بالتعامل مع بيئة العمل بشكل جيد.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والموضحة في الشكل (3-1) وعددها (12) بنك تجاري استنادا لدليل القطاع المصرفي (البنك المركزي، 2023)، والجدير بالذكر أن بنك المال الأردني "كابيتال بنك" قد استحوذ على بنك سوستيه جنرال بتاريخ (2022/10/3) استنادا لمركز إيداع الأوراق المالية¹.



الشكل (1-3): البنوك التجارية الأردنية

أما عينة الدراسة فقد شملت جميع البنوك التجارية الأردنية (الحصر الشامل) لتوفر جميع البيانات اللازمة لقياس أبعاد ومتغيرات الدراسة الحالية خلال الفترة الممتدة من عام (2013) إلى عام (2022) وبالتالي يمكن القول أن حجم العينة=عدد البنوك التجارية(12)×عدد السنوات(10)=(120) مشاهدة.

أداة الدراسة:

تُشير "أداة الدراسة" إلى الوسيلة أو الأداة التي تُستخدم في جمع البيانات وتحليلها لتحقيق أهداف الدراسة ويعتمد اختيار الأداة على طبيعة الدراسة والمتغيرات المراد قياسها والمتمثلة بالمتغير المستقل وهو (جودة الأصول) والذي تم قياسه بحجم مخصصات القروض والمتغير التابع وهو (الربحية) والذي تم قياسه من خلال (معدل العائد على الأصول ROA ، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE). كذلك المتغير المعدل وهو (الحاكمة المؤسسية) والذي تم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد وهي (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة)، والجدول رقم (1-3) يوضح متغيرات الدراسة وأبعادها وطريقة قياسها، ولكي نتأكد من اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام (2013) إلى عام (2022) والجدول (1-3) يوضح متغيرات الدراسة وأبعادها وطريقة قياسها.

الجدول (1-3): متغيرات وأبعاد الدراسة وطريقة قياسها

متغيرات وأبعاد الدراسة	نوع المتغير	طريقة القياس	المصدر
جودة الأصول "حجم مخصصات القروض"	مستقل	اجمالي مخصصات القروض/ اجمالي القروض المتعثرة	(سيد، 2020)
الربحية	تابع	صافي الدخل قبل البنود غير المتكررة/ اجمالي الأصول	(Gibson, 2012)
		(صافي الدخل قبل البنود الغير متكررة - توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة)/ إجمالي حقوق الملكية	(Gibson, 2012)
الحاكمية المؤسسية	معدل	عدد أعضاء مجلس الإدارة	(اغني، 2019)
		عدد الأعضاء المستقلين/ اجمالي الاعضاء	(الزعي، 2016)
		عدد الأعضاء ذوي الخبرة في القطاع البنكي/ اجمالي الاعضاء	(محمد وأخرون، 2023)
حجم مجلس الإدارة			
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة			
خبرة أعضاء مجلس الإدارة			

المصدر: من إعداد الباحثان استنادًا للمصادر الموضحة في الجدول.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية (*Secondary Data*) في جمع البيانات وهي على النحو الآتي:

- 1) التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية والمعلن عنها في الموقع الالكتروني لبورصة عمان للأوراق المالية للفترة ما بين (2013-2022).
- 2) الاستعانة بالمراجع والكتب والدوريات العلمية والأبحاث العلمية المنشورة والرسائل الجامعية ذات العلاقة كمصادر ثانوية لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

للكشف على أن البيانات المتاحة التي تم جمعها عن البنوك التجارية الأردنية من القوائم المالية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (2013-2022) والمعبرة عن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي (*Normal Distribution*) تم إخضاع متغيرات الدراسة لاختبار كولموجوروف -سيمرنوف (*Kolmogorov-Smirnov Test-K-S*) بحيث إذا كانت القيم الناتجة عن هذا الاختبار أكبر من مستوى المعنوية (0.05) فيمكن الحكم على أن البيانات تحمل صفة التوزيع الطبيعي (Hair et al, 2018).

الجدول (2-3): التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على اختبار (*K-S*)

المتغيرات	جودة الأصول	الربحية		الحاكمية المؤسسية		
		ROA	ROE	حجم مجلس الإدارة	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	خبرة أعضاء مجلس الإدارة
N	120	120	120	120	120	120
Kolmogorov-Smirnov (K-S)	1.274	1.104	1.077	1.349	1.332	1.259
Sig	0.078	0.175	0.196	0.052	0.058	0.084

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (2-3) لا اختبار (*K-S*) يتضح أن البيانات تحمل صفة التوزيع الطبيعي استنادًا إلى مستوى المعنوية لجميع المتغيرات والتي كانت أكبر من (0.05).

3-6 اختبار الارتباط الذاتي (*Autocorrelation*):

الارتباط الذاتي (*Autocorrelation*) هو مفهوم إحصائي يقيس العلاقة بين قيمة متغير زمني معين وقيمها السابقة في سلسلة زمنية. ويستخدم لتحديد مدى ترابط القيم المتتالية في السلسلة الزمنية، ويمكن الكشف عن عدم وجود ارتباط في نموذج الانحدار عن طريق اختبار (*Durbin. Watson*) ويستخدم لتحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي في سلسلة زمنية، إذ يستند هذا الاختبار إلى الكشف والتحقق من البيانات لا تتبع نمط الارتباط الذاتي واستقلالية القيم المقدرة للبواقي في نموذج الانحدار وانتشارها عشوائيًا حول خط الانحدار وبالنظر إلى الشكل (3-2) يتضح أن قيمة اختبار (*Durbin. Watson*) تتراوح بين (0-4)، وتعطي هذه القيم معلومات حول قوة الارتباط الذاتي والتوزيع الزمني للبيانات. بحيث إذا كانت القيمة قريبة من (0)، فهذا يشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين القيم، بينما إذا كانت القيمة قريبة من (4)، فهذا يشير إلى وجود ارتباط سلبي قوي. وإذا كانت القيمة قريبة من (2)، فهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (شيخي، 2020).

0	d_L	d_U	2	$4-d_U$	$4-d_L$	4
$P > 0$	?	$P = 0$	$P = 0$	?	$P < 0$	
ارتباط ذاتي موجب رفض H_0	غير محدد (منطقة الشك)	عدم وجود ارتباط قبول H_0	عدم وجود ارتباط قبول H_0	غير محدد (منطقة الشك)	ارتباط ذاتي سالب رفض H_0	

الشكل (3-2): مناطق القبول والرفض لاختبار (*Durbin-Watson*)

ويمكن الحكم إحصائيًا بخلو البيانات الزمنية من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال مقارنة قيمة (*D.W*) المحسوبة مع قيمتها الجدولية وهما القيمة الدنيا (*Lower Limit*) ($d.L$) والقيمة العليا (*Upper Limit*) ($d.U$) فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية العليا ($d.U$) فإن ذلك يقود إلى نتيجة عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المقدرة للبواقي في نموذج الانحدار (Gujarati et al, 2017) وجاءت نتائج اختبار (*Autocorrelation*) كما هي موضحة في الجدول (3-3).

الجدول (3-3): نتائج فحص الارتباط الذاتي (*Autocorrelation*)

الفرضية	قيمة (<i>D.W</i>) المحسوبة	قيمة (<i>D.W</i>) الجدولية العليا dU	قيمة (<i>D.W</i>) الجدولية الدنيا dL
$H_{0.1}$	1.775	1.562	1.522
$H_{0.2}$	1.703	1.562	1.522
$H_{0.3}$	1.799	1.637	1.611
$H_{0.4}$	1.773	1.637	1.611
$H_{0.5}$	1.742	1.637	1.611
$H_{0.6}$	1.828	1.637	1.611
$H_{0.7}$	1.794	1.637	1.611
$H_{0.8}$	1.769	1.637	1.611

يتضح من نتائج الجدول (3-3) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيتهما لاستخدامهما في نموذج الانحدار استنادًا لقيمة (*Durbin-Watson*) المحسوبة لفرضيات الدراسة والتي تراوحت بين (1.703-1.828) وهذه القيم أعلى من القيمة الجدولية العليا ($d.U$).

3-7 الأساليب الإحصائية التي استخدمتها الدراسة:

للتمكن من الإجابة عن تساؤلات الدراسة وسعيًا لقياس أنموذجها وتحقيقًا لأهدافها تم استخدام برنامج (*SPSS Statistical Package of Social Sciences*) ومن خلال هذا البرنامج الإحصائي يمكن إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي بدورها تقود إلى مجموعة من النتائج الوصفية والاستدلالية التي تخدم الدراسة، حيث استخدمت الدراسة مقاييس الإحصاء الوصفي مقاييس الإحصاء الوصفي (*Statistic Descriptive Measures*): لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للتمكن من وصف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من (2013-2022)، وتم فحص توزيع البيانات طبيعيًا عن طريق اختبار كولموجوروف-سيميرنوف (*Kolmogorov-Smirnov*). واستخدمت الدراسة اختبار (*Durbin. Watson*) للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية الداخلية في معادلة الانحدار، وتم اختبار الفرضية الأولى والثانية عن طريق الانحدار البسيط (*Simple Linear Regression* S.R)، وتحليل باقي الفرضيات استخدمت الدراسة الانحدار الهرمي (*Hierarchical Regression* H.R) لاختبار أثر الحاكمية المؤسسية كدور معدّل في العلاقة بين جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض وربحية البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الرابع: نتائج الإحصاء الوصفي واختبار فرضيات الدراسة

1-4 نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي:

تم استخراج أدنى قيمة وأعلى قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتمكن من قياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من (2013-2022) وكانت النتائج كما يلي:

- مؤشرات الإحصاء الوصفي لجودة الأصول (حجم مخصصات القروض):

الجدول (1-4): نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي لجودة الأصول للفترة (2013-2022)

السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
2013	0.49	1.39	0.801	0.263	12
2014	0.52	1.07	0.832	0.222	12
2015	0.46	1.12	0.840	0.244	12
2016	0.06	1.20	0.824	0.331	12
2017	0.61	1.25	0.899	0.233	12
2018	0.41	1.37	0.902	0.248	12
2019	0.44	1.08	0.875	0.203	12
2020	0.64	1.60	1.019	0.256	12
2021	0.10	2.39	1.003	0.534	12
2022	0.11	2.15	0.962	0.469	12
المؤشر الكلي	0.06	2.39	0.896	0.315	120

يتضح من نتائج الجدول (1-4) أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل جودة الأصول مقاساً بحجم مخصصات القروض خلال الفترة الممتدة (2013-2022) بلغ (0.896) وبانحراف معياري (0.315) وبلغت أدنى قيمة (0.06) تعود للبنك (الأردني الكويتي) في عام (2016) وأعلى قيمة (2.39) تعود لبنك (الاستثمار العربي الأردني) في عام (2021).

ويعزو الباحثان ذلك التقارب في المتوسطات الحسابية لجودة الأصول بين السنوات لاستمرار البنوك التجارية الأردنية بوضع مخصصات للخسارة الإئتمانية بنسبة عالية بما يتناسب مع اجمالي القروض المتعثرة تقادياً لأي خسائر غير متوقعة، كما يعزو ارتفاعها في عامي 2019 و 2020 تزامناً مع جائحة كورونا لما لها اثر على قدرة العملاء كأفراد او كأشخاص اعتباريين على السداد بناء على توجيهات وسياسة البنك المركزي الأردني في تلك الفترة وجاءت هذه الزيادة في المخصصات لزيادة التحوط في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

و يشير الباحثان ايضا انه يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني والتقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الإئتمانية المباشرة وبموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنوك وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .

مؤشرات الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على الأصول (ROA):

الجدول (2-4): نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على الأصول للفترة (2013-2022)

السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
2013	0.30	1.96	1.375	0.505	12
2014	0.84	2.05	1.480	0.369	12
2015	0.05	1.82	1.229	0.510	12
2016	0.22	1.80	1.158	0.453	12
2017	0.27	1.78	1.066	0.434	12

أثر جودة الأصول على ربحية البنوك - الدور المعدل للحاكمية المؤسسية..... معن زكريا فلاح المجالي / د. ايمن محمد نمر الشنطي

12	0.408	1.148	1.70	0.37	2018
12	0.433	0.974	1.61	0.17	2019
12	0.426	0.454	1.31	-0.16	2020
12	0.409	0.868	1.42	0.26	2021
12	0.426	1.026	1.61	0.52	2022
120	0.502	1.078	2.05	-0.16	المؤشر الكلي

يتضح من نتائج الجدول (4-2) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع ربحية البنوك التجارية مقاساً بمعدل العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الممتدة (2013-2022) بلغ (2.05) وبانحراف معياري (1.078) وبلغت أدنى قيمة (-0.16) تعود للبنك (الأردني الكويتي) في عام (2020) وأعلى قيمة (2.05) تعود لبنك (الأردن) في عام (2014).

يعزو الباحثان سبب انخفاض العائد على الأصول لعام 2020 تزامناً مع جائحة كورونا لما لها من أثر على جميع القطاعات إضافة إلى أثر الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

- مؤشرات الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

الجدول (4-3): نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي لمعدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2013-2022)

السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
2013	2.81	15.44	9.833	3.431	12
2014	6.12	15.26	10.835	2.461	12
2015	1.83	13.38	9.203	3.322	12
2016	2.07	12.22	8.086	2.982	12
2017	2.53	11.46	7.583	2.595	12
2018	3.75	11.81	8.588	2.165	12
2019	1.23	11.16	7.362	2.620	12
2020	-0.99	8.44	3.567	3.016	12
2021	1.66	21.71	7.748	5.017	12
2022	3.92	18.65	8.608	4.263	12
المؤشر الكلي	-0.99	21.71	8.141	3.664	120

يتضح من نتائج الجدول (4-3) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع ربحية البنوك التجارية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الممتدة (2013-2022) بلغ (8.141) وبانحراف معياري (3.664) وبلغت أدنى قيمة (-0.99) تعود للبنك (الأردني الكويتي) في عام (2020) وأعلى قيمة (21.71) تعود لبنك (المال الأردني) في عام (2021).

يعزو الباحثان سبب انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية لعام 2020 تزامناً مع جائحة كورونا لما لها من أثر على جميع القطاعات في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، واتباع سياسة التحفظ لدى البنوك من خلال السياسات المطبقة من قبل الحاكمية المؤسسية.

- مؤشرات الإحصاء الوصفي لحجم مجلس الإدارة:

الجدول (4-4): نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي لحجم مجلس الإدارة للفترة (2013-2022)

السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
2013	7	14	10.500	2.111	12
2014	7	14	10.917	2.275	12
2015	9	13	11.250	1.138	12
2016	11	13	11.750	0.866	12
2017	11	14	12.333	1.073	12

أثر جودة الأصول على ربحية البنوك - الدور المعدل للحاكمة المؤسسية..... معن زكريا فلاح المجالي / د. ايمن محمد نمر الشنطي

12	0.888	11.667	13	11	2018
12	0.965	11.750	13	11	2019
12	1.165	11.917	14	10	2020
12	1.545	12.250	16	11	2021
12	1.624	12.500	16	10	2022
120	1.517	11.683	16	7	المؤشر الكلي

يتضح من نتائج الجدول (4-4) أن المتوسط الحسابي للمتغير المعدل الحاكمة المؤسسية مقاساً بحجم مجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة (2013-2022) بلغ (11.683) وبانحراف معياري (1.517) وبلغت أدنى قيمة (7) تعود للبنك (التجاري الأردني) في عام (2013) وعام (2014) وأعلى قيمة (16) تعود للبنك (الأردني الكويتي) في عام (2021)، ولبنك (الاستثمار العربي الأردني) في عام (2022).

يعزو الباحثان سبب إرتفاع حجم اعضاء مجلس الادارة خاصة في عام 2017 تزامناً مع التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي في نهاية 2016. والتي تنص على أنه يجب أن لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد (البنك المركزي، 2016). والمطبقة على جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

مؤشرات الإحصاء الوصفي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة:

الجدول (4-5): نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة للفترة (2013-2022)

السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
2013	0.20	0.73	0.383	0.174	12
2014	0.13	0.70	0.338	0.154	12
2015	0.22	0.36	0.309	0.055	12
2016	0.23	0.45	0.354	0.063	12
2017	0.29	0.50	0.361	0.066	12
2018	0.27	0.58	0.369	0.080	12
2019	0.31	0.55	0.383	0.070	12
2020	0.31	0.55	0.399	0.072	12
2021	0.31	0.46	0.360	0.052	12
2022	0.31	0.50	0.391	0.063	12
المؤشر الكلي	0.13	0.73	0.365	0.094	120

يتضح من نتائج الجدول (4-5) أن المتوسط الحسابي للمتغير المعدل الحاكمة المؤسسية مقاساً باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة (2013-2022) بلغ (0.365) وبانحراف معياري (0.094) وبلغت أدنى قيمة (0.13) تعود لبنك (المؤسسة العربية المصرفية) في عام (2014) وأعلى قيمة (0.73) تعود للبنك (العربي) في عام (2013).

يعزو الباحثان سبب الثبات في نسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين الى اجمالي عدد الاعضاء الى تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة والتي تنص ان لا يقل عدد الاعضاء المستقلين عن ثلث اعضاء المجلس والمطبقة على جميع القطاعات و من ضمنها البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

- مؤشرات الإحصاء الوصفي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة:

الجدول (4-6): نتائج ومؤشرات الإحصاء الوصفي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة للفترة (2013-2022)

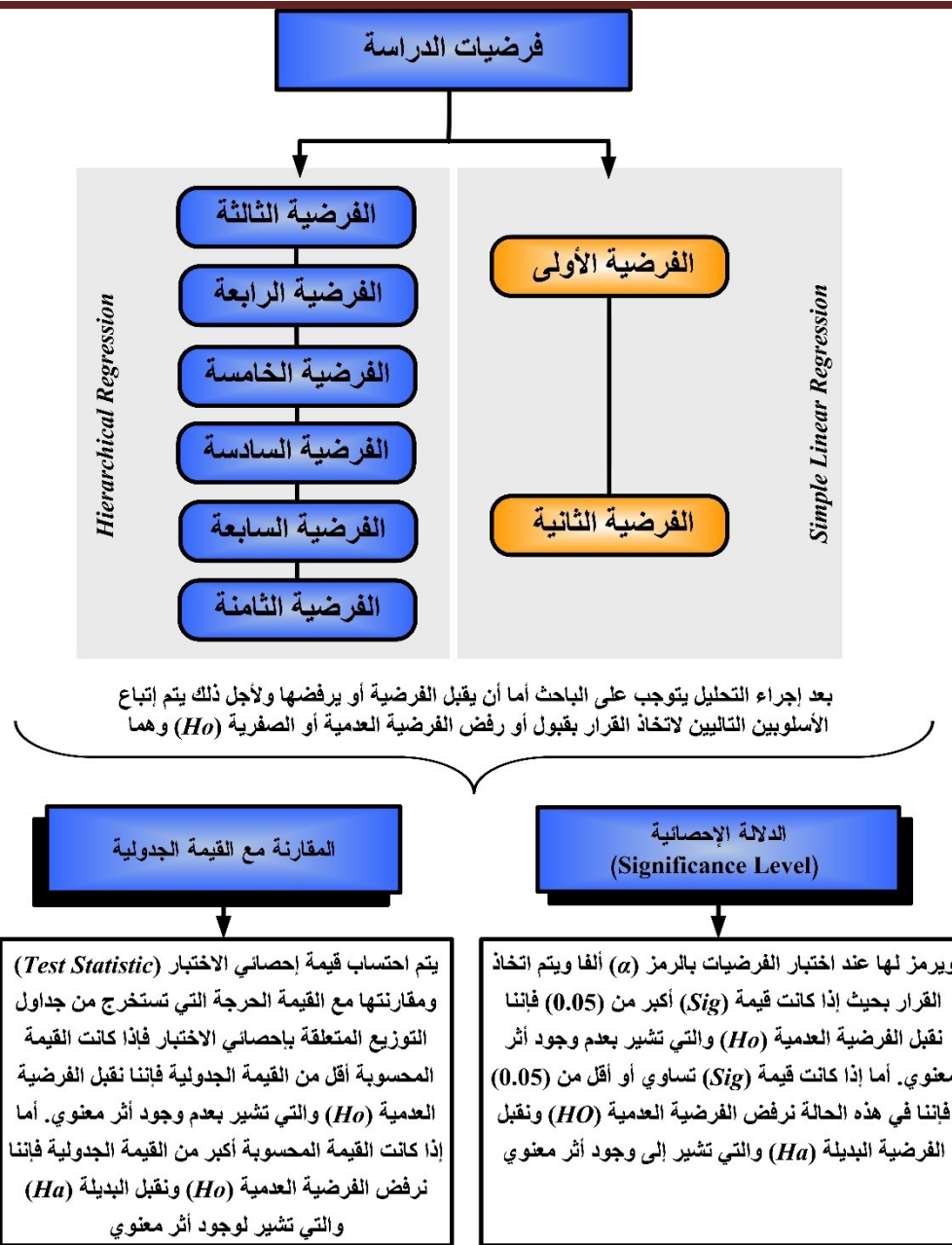
السنة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	N
2013	0.69	1	0.817	0.094	12
2014	0.69	1	0.814	0.091	12
2015	0.69	1	0.827	0.084	12
2016	0.64	1	0.812	0.100	12
2017	0.58	1	0.815	0.105	12
2018	0.54	1	0.828	0.113	12
2019	0.54	1	0.816	0.119	12
2020	0.54	1	0.806	0.115	12
2021	0.69	1	0.824	0.087	12
2022	0.71	1	0.847	0.092	12
المؤشر الكلي	0.54	1	0.820	0.097	120

يتضح من نتائج الجدول (4-6) أن المتوسط الحسابي للمتغير المعدل الحاكمية المؤسسية مقاساً بخبرة أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة (2013-2022) بلغ (0.820) وانحراف معياري (0.097) وبلغت أدنى قيمة (0.54) تعود للبنك (الأردني الكويتي) من عام (2018) إلى عام (2020) وأعلى قيمة (1) تعود لبنك (المؤسسة العربية المصرفية) في عام (2013) ولنفس البنك من عام (2014) إلى (2022)، ولبنك (العربي) في عام (2014)، ولبنك (الاتحاد) في عام (2022).

يعزو الباحثان سبب التذبذب في المتوسط الحسابي في نسبة أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة في مجال البنوك الى اجمالي اعضاء مجلس الادارة الى عدم وجود ما يحكم النسبة الاجبارية لذوي الخبرة في القطاع من الاجمالي، بحيث تكون كتعليمات مطبقة على جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

نتائج ومؤشرات اختبار فرضيات الدراسة:

يوضح الشكل (4-7) فرضيات الدراسة ويوضح أسلوب اتخاذ القرار بقبول أو رفض الفرضية الصفرية أو العدمية (H_0).



Source: Tabachnick, B., and Fidell, L., (2018). *Using Multivariate Statistics*. (7thed). California State University-Northridge.

الشكل (4-7): فرضيات الدراسة وقاعدتي القرار لقبول أو رفض الفرضية العدمية (H_0)

4-2-1 نتيجة اختبار الفرضية (الأولى):

$H_{0.1}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-7) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (الأولى) لتحليل الانحدار البسيط ($S.R$).

الجدول (4-7):

نتائج اختبار أثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول

ملخص النموذج <i>Model Summery</i>		
R^2 معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	$Adj R^2$
0.373	0.139	0.132

تحليل التباين *ANOVA*

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	$F.Sig$
الانحدار	4.172	1	4.172	19.060	*0.00
الباقى	25.827	118	0.219		
المجموع	29.998	119			

جدول المعاملات *Coefficient*

المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	$Beta$	T المحسوبة	$T.Sig$
ROA	الثابت (<i>Constant</i>)	0.545	0.129	0.373	4.220	0.00
	جودة الأصول "حجم مخصصات القروض"	0.594	0.136		4.366	*0.00

قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة $(N-1) = 1.972$

*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)

يوضح الجدول (4-7) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الفرضية (الأولى) ويلاحظ أن هنالك علاقة متوسطة بين جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض وربحية البنوك مقاسًا بمعدل العائد على الأصول) والذي يظهر من خلال قيمة معامل الارتباط (R) والمساوي (37.3%). ويتضح أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تفسر ما نسبته (13.9%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على الأصول) والذي تظهره قيمة معامل التفسير (R^2).

ويلاحظ من نتائج الجدول (4-7) أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض لها أثر في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على الأصول) استنادًا إلى قاعدتي القرار حيث جاءت القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=4.366$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية واحدة ($DF=119$).

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزامًا بقاعدتي القرار نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية". بينما أظهرت نتائج دراسة ابو القاسم (2022) إلى أن هناك أثر سلبي للقروض المتعثرة على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة النقدية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

4-2-2 نتيجة اختبار الفرضية (الثانية):

$H_{0.2}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-8) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (الثانية) لتحليل الانحدار البسيط ($S.R$).

الجدول (4-8):

نتائج اختبار أثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية

ملخص النموذج <i>Model Summery</i>		
<i>R</i> معامل الارتباط	<i>R</i> ² معامل التحديد	<i>Adj R</i> ²
0.501	0.251	0.245

تحليل التباين *ANOVA*

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية <i>Df</i>	متوسط المربعات	<i>F</i> المحسوبة	<i>F.Sig</i>
الاتحدار	401.092	1	401.092	39.566	*0.00
الباقى	1196.203	118	10.137		
المجموع	1597.295	119			

جدول المعاملات *Coefficient*

المتغير التابع	النموذج	<i>B</i>	الخطأ المعياري	<i>Beta</i>	<i>T</i> المحسوبة	<i>T.Sig</i>
<i>ROE</i>	الثابت (<i>Constant</i>)	2.921	0.879	0.501	3.321	0.001
	جودة الأصول "حجم مخصصات القروض"	5.829	0.927		6.290	*0.00

قيمة *T* الجدولية عند درجة حرية واحدة $(N-1) = 1.972$

*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)

يوضح الجدول (4-8) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الفرضية (الثانية) ويلاحظ أن هنالك علاقة متوسطة بين جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض وربحية البنوك مقاسًا بـ (معدل العائد على حقوق الملكية) والذي يظهر من خلال قيمة معامل الارتباط (*R*) والمساوي (50.1%). ويتضح أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تفسر ما نسبته (25.1%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بـ (معدل العائد على حقوق الملكية) والذي تظهره قيمة معامل التفسير (*R*²).

ويلاحظ من نتائج الجدول (4-8) أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض لها أثر في ربحية البنوك التجارية مقاسه بـ (معدل العائد على حقوق الملكية) استنادًا إلى قاعدتي القرار حيث جاءت القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=6.290$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية واحدة ($DF=119$).

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزامًا بقاعدتي القرار نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية". و اتفقت مع نتائج دراسة احمد (2022) حيث توصلت إلى وجود اثر معنوي لجودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية.

4-3-2 نتيجة اختبار الفرضية (الثالثة):

$H_{0.3}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (بحجم مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-9) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (الثالثة) لتحليل الانحدار الهرمي (*H.R*).

الجدول (4-9): نتائج الانحدار الهرمي لأثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول بوجود حجم مجلس الإدارة

النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1		البيان	المتغير
<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>		التابع
0.108	1.621	0.00	3.603	*0.00	4.366	حجم مخصصات القروض	ROA
0.198	1.294	0.350	0.937			حجم مجلس الإدارة	
0.344	-0.951					التفاعل الثنائي	
0.390		0.381		0.373		(R)	
0.017		0.008				(R) Δ	
0.152		0.145		0.139		(R²)	
0.013		0.006				(R²) Δ	
6.935		9.960		19.060		F	
0.00		0.00		0.00		F.Sig	
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-I) = 1.972					*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)		

يوضح الجدول (4-9) نتائج اختبار الانحدار الهرمي ومن خلال نتائج النموذج الأول يتضح وجود أثر لجودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=4.366$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الأول أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تقسر ما مقداره (13.9%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على الأصول بدلالة قيمة (R^2).

وفي النموذج الثاني تم إضافة متغير الحاكمة المؤسسية مقاسه بـ (حجم مجلس الإدارة) لدراسة أثرها على معدل العائد على الأصول وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.350$) وهي (>0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=0.937$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن دخول متغير حجم مجلس الإدارة قد أدى إلى ارتفاع بسيط جداً على قيمة (R^2) والبالغ (0.6%) بمقارنه النموذج الأول بالنموذج الثاني.

وفي النموذج الثالث تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين حجم مخصصات القروض وحجم مجلس الإدارة، وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل الثنائي بينها على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.344$) وهي (>0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=-0.951$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثالث أن صيغة التفاعل الثاني قد أدت إلى ارتفاع بسيط جداً على قيمة (R^2) والبالغ (1.3%) بمقارنه النموذج الثالث بالنموذج الأول.

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزاماً بقاعدتي القرار نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول بوجود الحاكمة المؤسسية مقاسه (بحجم مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية".

4-2-4 نتيجة اختبار الفرضية (الرابعة):

$H_{0.4}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمة المؤسسية مقاسه (بحجم مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-10) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (الرابعة) لتحليل الانحدار الهرمي ($H.R$).

الجدول (4-10): نتائج الانحدار الهرمي لأثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود حجم

مجلس الإدارة

النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1		البيان	المتغير التابع
<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>		
0.575	-0.563	0.00	4.914	*0.00	6.290	حجم مخصصات القروض	ROE
0.875	-0.157	*0.024	2.291			حجم مجلس الإدارة	
0.128	1.535					التفاعل الثنائي	
0.545		0.532		0.501		(R)	
0.044		0.031				(R) Δ	
0.298		0.283		0.251		(R ²)	
0.047		0.032				(R ²) Δ	
16.376		23.118		39.566		F	
0.00		0.00		0.00		F.Sig	
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-I) = 1.972					*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)		

يوضح الجدول (4-10) نتائج اختبار الانحدار الهرمي ومن خلال نتائج النموذج الأول يتضح وجود أثر لجودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=6.290$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الأول أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تفسر ما مقداره (25.1%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية بدلالة قيمة (R^2).

وفي النموذج الثاني تم إضافة متغير الحاكمة المؤسسية مقاسه بـ (حجم مجلس الإدارة) لدراسة أثرها على معدل العائد على حقوق الملكية وقد تبين وجود أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.024$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=2.291$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن دخول متغير حجم مجلس الإدارة قد أدى إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (3.2%) بمقارنه النموذج الأول بالنموذج الثاني.

وفي النموذج الثالث تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين حجم مخصصات القروض وحجم مجلس الإدارة، وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل الثنائي بينها على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.128$) وهي (>0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=1.535$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثالث أن صيغة التفاعل الثاني قد أدت إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (4.7%) بمقارنه النموذج الثالث بالنموذج الأول.

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزاماً بقاعدتي القرار نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمة المؤسسية مقاسه (بحجم مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". كما أظهرت نتائج دراسة العورتاني (2019) أن تركيبة مجلس الإدارة له أثر معنوي ذو علاقة عكسية على الأداء المالي للبنوك، أما حجم مجلس الإدارة ليس له أثر معنوي على الأداء المالي للبنوك.

4-2-5 نتيجة اختبار الفرضية (الخامسة):

$H_{0.5}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول بوجود الحاكمة المؤسسية مقاسه (باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-11) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (الخامسة) لتحليل الانحدار الهرمي ($H.R$).

الجدول (4-11): نتائج الانحدار الهرمي لأثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول بوجود استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1		البيان	المتغير
T.Sig	T	T.Sig	T	T.Sig	T		التابع
0.050	1.978	0.001	3.440	*0.00	4.366	حجم مخصصات القروض	ROA
0.400	0.845	0.438	0.778			استقلالية مجلس الإدارة	
0.614	-0.505					التفاعل الثنائي	
0.381		0.379		0.373		(R)	
0.008		0.006				(R) Δ	
0.145		0.143		0.139		(R²)	
0.006		0.004				(R²) Δ	
6.577		9.800		19.060		F	
0.00		0.00		0.00		F.Sig	
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-I) = 1.972					*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)		

يوضح الجدول (4-11) نتائج اختبار الانحدار الهرمي ومن خلال نتائج النموذج الأول يتضح وجود أثر لجودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=4.366$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الأول أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تقسر ما مقداره (13.9%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على الأصول بدلالة قيمة (R^2).

وفي النموذج الثاني تم إضافة متغير الحاكمية المؤسسية مقاسه بـ (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) لدارسة أثرها على معدل العائد على الأصول وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.438$) وهي (>0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=0.778$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن دخول متغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد أدى إلى ارتفاع بسيط جداً على قيمة (R^2) والبالغ (0.4%) بمقارنه النموذج الأول بالنموذج الثاني.

وفي النموذج الثالث تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين حجم مخصصات القروض واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل الثنائي بينها على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.614$) وهي (>0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=-0.505$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثالث أن صيغة التفاعل الثاني قد أدت إلى ارتفاع بسيط جداً على قيمة (R^2) والبالغ (0.6%) بمقارنه النموذج الثالث بالنموذج الأول.

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزاماً بقاعدتي القرار نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية".

4-2-6 نتيجة اختبار الفرضية (السادسة):

$H_{0.6}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-12) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (السادسة) لتحليل الانحدار الهرمي ($H.R$).

الجدول (4-12): نتائج الانحدار الهرمي لأثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1		البيان	المتغير التابع
<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>		
0.989	0.013	0.00	4.394	*0.00	6.290	حجم مخصصات القروض	ROE
0.665	-0.434	*0.011	2.569			استقلالية مجلس الإدارة	
*0.030	2.203					التفاعل الثنائي	
0.565		0.540		0.501		(R)	
0.064		0.039				(R) Δ	
0.320		0.291		0.251		(R²)	
0.069		0.040				(R²) Δ	
18.159		24.021		39.566		F	
0.00		0.00		0.00		F.Sig	
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-I) = 1.972					*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)		

يوضح الجدول (4-12) نتائج اختبار الانحدار الهرمي ومن خلال نتائج النموذج الأول يتضح وجود أثر لجودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=6.290$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الأول أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تفسر ما مقداره (25.1%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية بدلالة قيمة (R^2).

وفي النموذج الثاني تم إضافة متغير الحاكمية المؤسسية مقاسه بـ (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) لدراسة أثرها على معدل العائد على حقوق الملكية وقد تبين وجود أثر معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.011$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=2.569$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن دخول متغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد أدى إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (4%) بمقارنه النموذج الأول بالنموذج الثاني.

وفي النموذج الثالث تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين حجم مخصصات القروض واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وقد تبين وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل الثنائي بينها على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.030$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=2.203$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثالث أن صيغة التفاعل الثاني قد أدت إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (6.9%) بمقارنه النموذج الثالث بالنموذج الأول.

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزاماً بقاعدتي القرار نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية".

4-2-7 نتيجة اختبار الفرضية (السابعة):

$H_{0.7}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (بخبيرة أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-13) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (السابعة) لتحليل الانحدار الهرمي ($H.R$).

الجدول (4-13): نتائج الانحدار الهرمي لأثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول بوجود خبرة أعضاء مجلس الإدارة

النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1		البيان	المتغير
<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>		التابع
0.031	2.184	0.001	3.392	*0.00	4.366	حجم مخصصات القروض	ROA
0.015	2.467	*0.035	2.128			خبرة أعضاء مجلس الإدارة	
0.096	-1.676					التفاعل الثنائي	
0.437		0.414		0.373		(R)	
0.064		0.041				(R) Δ	
0.191		0.171		0.139		(R²)	
0.052		0.032				(R²) Δ	
9.115		12.080		19.060		F	
0.00		0.00		0.00		F.Sig	
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-I) = 1.972					*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)		

يوضح الجدول (4-13) نتائج اختبار الانحدار الهرمي ومن خلال نتائج النموذج الأول يتضح وجود أثر لجودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=4.366$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الأول أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تقسر ما مقداره (13.9%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على الأصول بدلالة قيمة (R^2).

وفي النموذج الثاني تم إضافة متغير الحاكمية المؤسسية مقاسه بـ (خبرة أعضاء مجلس الإدارة) لدراسة أثرها على معدل العائد على الأصول وقد تبين وجود أثر معنوي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.035$) وهي (<0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=2.128$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن دخول متغير خبرة أعضاء مجلس الإدارة قد أدى إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (3.2%) بمقارنه النموذج الأول بالنموذج الثاني.

وفي النموذج الثالث تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين حجم مخصصات القروض وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل الثنائي بينها على معدل العائد على الأصول بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.096$) وهي (>0.05)، وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=-1.676$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثالث أن صيغة التفاعل الثاني قد أدت إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (5.2%) بمقارنه النموذج الثالث بالنموذج الأول.

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزاماً بقاعدتي القرار نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_a) ومفادها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على الأصول بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (بـ خبرة أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية".

4-2-8 نتيجة اختبار الفرضية (الثامنة):

$H_{0.8}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (بـ خبرة أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية". وبالنظر إلى نتائج الجدول (4-14) يتضح أنه تم إخضاع الفرضية (الثامنة) لتحليل الانحدار الهرمي ($H.R$).

الجدول (4-14): نتائج الانحدار الهرمي لأثر جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود خبرة أعضاء مجلس الإدارة

المتغير التابع	البيان	النموذج 1		النموذج 2		النموذج 3	
		<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>	<i>T.Sig</i>	<i>T</i>
ROE	حجم مخصصات القروض	6.290	*0.00	5.163	0.00	0.238	0.812
	خبرة أعضاء مجلس الإدارة			2.358	*0.020	0.563	0.575
	التفاعل الثنائي					0.564	0.574
	(R)	0.501		0.534		0.536	
	(R) Δ			0.033		0.035	
	(R ²)	0.251		0.285		0.287	
	(R ²) Δ			0.034		0.036	
	F	39.566		23.326		15.566	
	F.Sig	0.00		0.00		0.00	
	*دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)		قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-I) = 1.972				

يوضح الجدول (4-14) نتائج اختبار الانحدار الهرمي ومن خلال نتائج النموذج الأول يتضح وجود أثر لجودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.00$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=6.290$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الأول أن جودة الأصول مقاسه بحجم مخصصات القروض قد استطاعت أن تفسر ما مقداره (25.1%) من التباين الحاصل في ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية بدلالة قيمة (R^2).

وفي النموذج الثاني تم إضافة متغير الحاكمية المؤسسية مقاسه بـ (خبرة أعضاء مجلس الإدارة) لدراسة أثرها على معدل العائد على حقوق الملكية وقد تبين وجود أثر معنوي لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.020$) وهي (<0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=2.358$) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثاني أن دخول متغير خبرة أعضاء مجلس الإدارة قد أدى إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (3.4%) بمقارنه النموذج الأول بالنموذج الثاني.

وفي النموذج الثالث تم إدخال وإضافة صيغة التفاعل الثنائي بين حجم مخصصات القروض وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لصيغة التفاعل الثنائي بينها على معدل العائد على حقوق الملكية بدلالة القيمة الاحتمالية ($T.Sig=0.574$) وهي (>0.05), وتعزز هذه النتيجة القيمة المحسوبة ($T=0.564$) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية، ويتضح من نتائج النموذج الثالث أن صيغة التفاعل الثاني قد أدت إلى ارتفاع بسيط على قيمة (R^2) والبالغ (3.6%) بمقارنه النموذج الثالث بالنموذج الأول.

وبناءً على معطيات التحليل الإحصائي لهذه الفرضية والتزاماً بقاعدتي القرار نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_a) ومفادها " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الأصول مقاسه (بحجم مخصصات القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية بوجود الحاكمية المؤسسية مقاسه (بـ خبرة أعضاء مجلس الإدارة) كدور معدل في البنوك التجارية الأردنية".

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة أثر جودة الأصول على ربحية البنوك التجارية الأردنية الدور المعدل للحاكمية المؤسسية"، فإن الباحثان يطرحان التوصيات الآتية:

1. ضرورة حرص الإدارات العليا في البنوك التجارية الأردنية على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة التي تقلل مستوى المخاطر إلى المستوى المقبول بما في ذلك احتساب القيمة المناسبة لمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لاهميته في احتساب جودة الأصول المؤثرة على ربحية البنوك التجارية.

2. ضرورة حرص مانحي الإلتزامات المالية في البنوك اخذ الضمانات الكافية تجنباً لأي خسائر مستقبلية أو زيادة في القروض المتعثرة لما لها اثر على حقوق الملكية في البنوك التجارية الاردنية.
3. ضرورة التزام البنوك التجارية الاردنية بنسبة لا تقل عن ثلث اجمالي اعضاء مجلس الادارة للاعضاء المستقلين لما له من أثر على تنوع الآراء واتخاذ قرارات تتصف بالاستقلالية وخارجة من التأطير.
4. حرص البنوك التجارية الأردنية لاستقطاب بنسبة عالية من اعضاء مجلس الادارة من ذوي الخبرة في المجال المصرفي لما له من أثر على جودة القرارات.
5. حرص البنوك التجارية الأردنية على تطبيق الحاكمية المؤسسية واستمراريتها بكفاءة وفعالية من خلال الالتزام بتعليمات البنك المركزي الصادرة في عام 2017.
6. هنالك حاجة كبيرة لزيادة الدراسات والأبحاث الخاصة بموضوع أثر جودة الأصول على الربحية والدور المعدل للحاكمية المؤسسية للشركات و المؤسسات في قطاعات الأعمال المخت

المصادر والمراجع:

-المصادر والمراجع العربية :

- ابو القاسم, احمد, (2022), اثر القروض المصرفية المتعثرة على الاداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة في البورصة, رسالة دكتوراه غير منشوره , الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري, مصر.
- أبو حجيله, عماد محمد, حمدان, علام, (2011). اثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح, المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبة حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الازمات المالية العالمية, ص5, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اربد, الأردن.
- أبو رحمه, أمل حسن, (2020). العوامل المؤثرة على الربحية:الدور المعدل لعمر الشركة: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان, رسالة ماجستير منشوره, جامعة البلقاء التطبيقية, السلط.
- أبو غزالة, طلال, (2006). دليل حوكمة الشركات, ط1, جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن.
- جمعان, نجاه محمد أحمد, (2017). نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر و العائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية, المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة, 17(1), 162-242 .
- حبار, عبدالرزاق, (2009). أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 9(9), 15-28 .
- حملاوي, سماح, (2017). أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة للفترة 2012-2015, رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر - بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر.
- ذهبية , تومي, (2014) , دور التوريق في زيادة ربحية البنوك التجارية , رسالة ماجستير غير منشوره , جامعة محمد بوضياف المسيلة , الجزائر.
- زغبة ,طلال و عريوة ,محاد , (2021).اهمية تطبيقية الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية-دراسة عينة من البنوك التجارية - , مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية , 8(1), 366-383.
- سلمان, عماد (2013). استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية- بحث تطبيقي في المصارف التجارية-, مجلة العلوم الاقتصادية, 8(32), 111-134.
- سليمان, محمد مصطفى, (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري-دراسة مقارنة, ط1, الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع,الإسكندرية,مصر.
- سيد , سيد , (2020), نموذج محاسبي مقترح لقياس اثر جودة الاصول على الربحية : دراسة تطبيقية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية- قسم المحاسبة والمراجعة , 4(3), 1-39.
- شخي, محمد (2020). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات , (ط2). عمان, الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- عبدالحليم، سارة، (2012)، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- عبدالحليم، عبدالمطلب (2008)، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1، الدار الجامعية، مصر .
- العجلوني، أحمد، (2011). أثر الربحية في القيمة السوقية للأسهم دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 14(2)، 215-238.
- عقل، مفلح محمد، (2009)، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان.
- العمد، ميسون سعيد، (2020)، اثر التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2008-2018)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28(4)، 174-190.
- العورتاني، لانا (2019)، أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية ، مجلة العربي للدراسات و الأبحاث ، ع 3، 108-151.
- الفار، عبدالمجيد الطيب، (2006). إدارة الأرباح و اثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، الأردن
- كراجة، عبدالحليم و ربابعة ،علي والسكران، ياسر و مطر، موسى و يوسف، توفيق عبدالرحيم، (2006)، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط2، دار الصفاء، عمان.
- الكراسنة، إبراهيم، (2013)، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، ط26، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.
- المحمدي، مصطفى، (2022). أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي و التشغيلي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العراقية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- مسعود، عبدالله وبلعور، سليمان، (2021)، قياس ومراقبة جودة الأصول وفق نموذج CAMELS كأداة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري BNA للفترة من 2012-2016، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24(1)، 271-290.
- مطر، محمد. (2010). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، ط3 دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.
- المعايطه، وسام، (2018). اثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية لفترة (2007-2016)، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، 4(1)، 1-21 .

المراجع مترجمة:

1. Abu Al-Qasim, Ahmed (2022). The Impact of Non-Performing Bank Loans on Financial Performance: An Applied Study on Egyptian Banks Listed on the Stock Exchange. Unpublished Doctoral Dissertation, Arab Academy for Science, Technology, and Maritime Transport, Egypt.
2. Abu Hajilah, Imad Mohammed, & Hamdan, Allam (2011). The Impact of Corporate Governance on Earnings Management. Second Conference on Financial and Accounting Sciences on the Contribution of Financial and Accounting Sciences in Addressing Global Financial Crises, p. 5, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Irbid University, Jordan.
3. Abu Rahmah, Amal Hassan (2020). Factors Affecting Profitability: The Moderating Role of Firm Age: An Applied Study on Insurance Companies Listed on the Amman Stock Exchange. Published Master's Thesis, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan.
4. Abu Ghazaleh, Talal (2006). Corporate Governance Guide, 1st ed., Arab Society of Certified Accountants, Amman, Jordan.
5. Jamaan, Najat Mohammed Ahmed (2017). A Model for Measuring the Relationship Between Risk and Return in Financial Institutions: An Application on Yemeni Banks. Journal of Commerce Faculty Sector, 17(1), 162-242.
6. Habar, Abdelrazzaq (2009). The Importance of Establishing and Strengthening Governance Principles in the Banking Sector: A Case Study on Algerian Banks. Journal of Economic Sciences and Management Sciences, 9(9), 15-28.
7. Hemlawi, Samah (2017). The Importance of Using Loan Loss Provisions in Achieving Profitability in Commercial Banks: A Case Study of the Agriculture and Rural Development Bank, Biskra Branch, 2012-2015. Unpublished Master's Thesis, Mohamed Khider University – Biskra, Algeria.

8. Thahabiya, Toumi (2014). The Role of Securitization in Increasing the Profitability of Commercial Banks. Unpublished Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University of M'sila, Algeria.
9. Zagbah, Talal, & Arioa, Mhad (2021). The Importance of Implementing Banking Governance to Improve Commercial Banks' Performance: A Study on a Sample of Commercial Banks. Journal of Financial, Accounting, and Administrative Studies, 8(1), 366–383.
10. Salman, Imad (2013). Using Financial Ratios to Determine Factors Affecting the Profitability of Commercial Banks: An Applied Study on Commercial Banks. Journal of Economic Sciences, 8(32), 111–134.
11. Suleiman, Mohammed Mustafa (2009). The Role of Corporate Governance in Combating Financial and Administrative Corruption: A Comparative Study, 1st ed., University Publishing and Distribution House, Alexandria, Egypt.
12. Said, Said (2020). A Proposed Accounting Model to Measure the Impact of Asset Quality on Profitability: An Applied Study. Alexandria Journal of Accounting Research – Accounting and Auditing Department, 4(3), 1–39.
13. Sheikhy, Mohammed (2020). Econometric Methods: Lectures and Applications, 2nd ed., Amman, Jordan: Dar Al-Hamed Publishing and Distribution.
14. Abdelhalim, Sarah (2012). The Role of Bank Loans in Achieving Profitability in Commercial Banks: A Case Study of the Popular Credit Bank Branch in Ain M'lila. Unpublished Master's Thesis, Larbi Ben M'hidi University, Oum El Bouaghi, Algeria.
15. Abdelhamid, Abdelmotalib (2008). Universal Banks: Their Operations and Management, 1st ed., University Publishing House, Egypt.
16. Al-Ajlouni, Ahmed (2011). The Impact of Profitability on the Market Value of Shares: An Applied Study on a Sample of Jordanian Commercial Banks. Al-Balqa Journal for Research and Studies, 14(2), 215–238.
17. Aqel, Mofleh Mohammed (2009). Introduction to Financial Management and Financial Analysis, 1st ed., Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
18. Al-Amad, Mayson Saeed (2020). The Impact of Credit Facilities on Bank Profitability: An Applied Study on Jordanian Commercial Banks for the Period (2008-2018). Islamic University Journal for Economic and Administrative Studies, 28(4), 174–190.
19. Al-Ourtani, Lana (2019). The Impact of Corporate Governance on Financial Performance in Jordanian Commercial Banks. Arab Journal for Studies and Research, Issue 3, 108–151.
20. Al-Far, Abdelmajid Al-Tayyib (2006). Earnings Management and the Impact of Corporate Governance on It and Its Relationship to the Market Value of the Company. Unpublished Doctoral Dissertation, Arab Academy for Financial and Banking Sciences, Amman, Jordan.
21. Karajah, Abdelhalim, Rababaah, Ali, Sukran, Yasser, Matar, Mousa, & Yousef, Tawfiq Abdulrahim (2006). Management and Financial Analysis (Principles, Concepts, Applications), 2nd ed., Safa Publishing House, Amman, Jordan.
22. Al-Karasnah, Ibrahim (2013). The Conceptual Framework for Credit Management in Banks, 26th ed., Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
23. Al-Mohammadi, Mostafa (2022). The Impact of Corporate Governance on Financial and Operational Performance: An Applied Study on Iraqi Industrial Companies. Published Master's Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.
24. Massoud, Abdullah, & Belour, Suleiman (2021). Measuring and Monitoring Asset Quality Using the CAMELS Model as a Tool to Activate Internal Control Systems in the Algerian National Bank (BNA) for the Period 2012–2016. Journal of the Institute of Economic Sciences, 24(1), 271–290.
25. Matar, Mohammed (2010). Modern Trends in Financial and Credit Analysis, 3rd ed., Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
26. Al-Maaitah, Wissam (2018). The Impact of Customer Deposits Stability on Banking Performance in Jordanian Commercial Banks for the Period (2007-2016). Hussein Bin Talal University Journal for Research, 4(1), 1–21.

المصادر والمراجع الاجنبية:.

1. Carlson, R., Karlsson, K. (1970), Age, cohorts, and the generation of generations. **American Sociological Review**, 35(4), 710-718
2. Darmadi, Salim. (2013). Corporate governance disclosure in the annual report: An exploratory study on Indonesian Islamic banks. **Humanomics**, 29 (1), 4–23.
3. Jensen, M. (1993), "The Modern Industrial Revolution Exist, and the failure of internal Control Systems", **Journal of Finance**, Vol. 48, 831-850
4. SALMAN, N. T, (2014). The Impact of Provision for Doubtful Debts on Capital Adequacy with an Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks, **Journal of Baghdad College of Economic sciences University**, No. 41, 297-328.
5. Yaseen, H., & Al-Amarneh, A. (2013). Corporate governance and leverage: Evidence from the Jordanian stock market. **Research Journal of Finance and accounting**, 4(19), 29-35.
6. -Abata, Matthew Adeolu. (2014). Assets quality and bank performance: A Study of Commercial Banks in Nigeria. **Research Journal of Finance and Accounting**,. 5(1), 39- 44
7. -ABDULLAH, H.; AHMAD, I.; BUIANG, I.(2015). Loan Loss Provisions and Macroeconomic Factors: The Case of Malaysian Commercial Banks. **International Business Management**, 9 (4) , 377-383.
 - a. Gibson, C. H. (2012). **Financial Reporting & Analysis**. Second 2nd Edition, Cengage Learning ,South-Western.
8. -Gill, A., and Obradovich, O., (2012), "The Impact of Corporate Governance and Financial Leverage on the Value of American Firms", **International Research Journal of Finance and Economics**, 91(2), 1450-2887
9. -Golubeva, O., Duljic, M., & Keminen, R. (2019). The impact of liquidity risk on bank profitability: some empirical evidence from the European banks following the introduction of Basel III regulations. **Journal of Accounting and Management Information Systems**, 18(4), 455-485.
10. Gujarati D, Porter, D, and Gunasekar, S. (2017). **Basic Econometrics** (5thed).USA, New York: The Mc Graw-Hill Gunasekar.
11. Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L.(2018). **Multivariate Data Analysis** (8thed): Cengage Learning EMEA.
12. -Haniffa, R., & Hudaib, M. (2006). Corporate governance structure and performance of Malaysian listed companies. **Journal of business finance & accounting**, 33(7), 1034-1062.
13. -Ihsan, Anjum., Rehman, Shafiq ur., and Jadoon, Mushtaq Ahmad .(2016). Comparative analysis of asset quality: Evidence from the public and private sector banks of Pakistan. **Abasyn Journal of Social Sciences**, 9(1), 281-301.
 - a. Kadioglu, E., & Ocal, N. (2017). Effect of the asset quality on the bank profitability. **International Journal of Economics and Finance**, 9(7), 60-68.
 - b. Mwinlaaru, P. Y., Ofori, I. K., Adiyiah, K. A., & Idun, A. A. A. (2016). **Non-Performing Loans and Universal Bank's Profitability**, University of Cape Coast , Ghana .
 - c. Nugroho, M., Arif, D., & Halik, A. (2021). The effect of loan-loss provision, non-performing loans and third-party fund on capital adequacy ratio. **Accounting**, 7(4), 943-950.
 - d. Ombaba, Mwengei K.B(2013). Assessing the Factors Contributing to Non –Performance Loans in Kenyan Banks, **European Journal of Business and Management** 5 (32)155-162.
14. -Rechner, P. L., & Dalton, D. R. (1991). CEO duality and organizational performance: A longitudinal analysis. **Strategic management journal**, 12(2), 155-160.
15. -Wegge, J., Roth, C., Neubach, B., Schmidt, K., & Kanfer, R. (2008), Age and Gender Diversity as Determinants of Performance and Health in a Public Organization: The Role of Task Complexity and Group Size. **Journal of Applied Psychology**, 93(6), 1301-1313.

المواقع الالكترونية:

جمعية البنوك الأردنية (2023). منشورات في الموقع الالكتروني:

[2023-2022](https://abj.org.jo/pdf/كراصة%20الاداء%20المقارن%20للبنوك%202022-2023) (abj.org.jo)

موقع البنك المركزي (2023). منشورات في الموقع الالكتروني:

<https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/40e6c650-0f0c-497d-81fb-910f0d0f90d1.pdf> -

<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=141> -

موقع البنك المركزي (2009). منشورات في الموقع الالكتروني:

https://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/corporate_governance_banks.pdf

موقع البنك المركزي (2009). منشورات في الموقع الالكتروني:

[62fbb2e6-4c60-408c-95f7-bfd0e65ff25a.pdf](https://www.cbj.gov.jo/pdf/62fbb2e6-4c60-408c-95f7-bfd0e65ff25a.pdf) (cbj.gov.jo)